المحاضرة الثامنة

مشكلات إبستمولوجية في علم الاقتصاد

تحتل العلوم الاقتصادية مكانة معتبرة في حياة الناس اليومية، وذلك لما تحققه من رفاه لبعض المجتمعات، ومن تلبية لحاجة الإنسان المادية، إلاّ أن النقاش الأبستمولوجي حول قضاياه لم تتوقف نتيجة ما لهذا العلم من إخفاقات تبعث على إعادة النظر فيه كنوع من التفكير، وكعلم قابل للتطوير. وهذا من خلال ما يمكن التعبير عنه بفلسفة الاقتصاد Philosophie de l'économie، في إطار مبحث فلسفة العلوم Philosophie des sciences، وعليه يمكن التساؤل حول طبيعة هذا علم، وهل هو من مصاف العلوم الطبيعية، أم أنه علم من نوع خاص؟

فبالرغم مما يدعيه علم الاقتصاد من دقة في التعامل مع قضاياه باستعمال مختلف المناهج العلمية التجريبية، وتوظيفه لمختلف الوسائل المادية، والصورية كالرياضيات للتعبير عن قوانينه، تبقى ممارساته، وتطبيقاته الواقعية لا ترتقي إلى هذا المستوى، ومرد هذا إلى خصوصية الظاهرة الاقتصادية ذات الأبعاد الإنسانية المتعددة، مما يدفع إلى تصنيفه ضمن العلوم الإنسانية.

- علم الاقتصاد:

يعتبر مفهوم الاقتصاد من أكثر المسائل تعقيدا، إلاّ أنه يمكن العثور مع جون ستيوارت ميل Mill على بعض الخصائص التي هيمنة على الساحة الاقتصادية في القرن التاسع عشر (ق19) قدمها لعلم لاقتصاد السياسي L'économie politique في كتابه:مبادئ الاقتصاد السياسي 1848 الذي نال شهرة كبيرة، في أوساط المهتمين بالشؤون الاقتصادية نظرا لاحتوائه على أهم الأفكار النقدية التي وجهة للنظام الاجتماعي آنذاك. سخّر ستيوارت ميل الجزء الأول من هذا الكتاب لتعريف الاقتصاد السياسي والذي ضمنه قوله: "هو العلم الذي يُعَلِمُ الأمم كيفية تحصيل الثروة". هذا التعريف لا يرضي فيلسوفنا، لأنه لا يميز بين العلم القائم على الملاحظة، ويهدف إلى الكشف عن القوانين، وبين الفن. وبالتالي يقترح تعريفا ثانيا بقوله:" أن الاقتصاد السياسي يعرفنا على القوانين التي تتحكم في الإنتاج، والتوزيع واستهلاك الثروات". هذا التعريف في نظر ميل، لا يخلط بين الأجناس من علم وفن، لكنه تعريف واسع لأن هناك قوانين كثيرة تتحكم في عملية الإنتاج، الفيزيائية منها، وأخرى تتعلق بالزراعة، وأخرى فيزيولوجية، وغيرها من القوانين مع أنها ليست جزء من القوانين الاقتصادية.

بناء على ما سبق، يقدم لنا ميل تعريفة للاقتصاد السياسي قائلا:" الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يصف ظواهر المجتمع الناتجة عن تأثير العمليات المشتركة للإنسانية من أجل إنتاج الثروة، ما دامت هذه الظواهر لم تتغير بفعل مُؤثر آخر"[1].

من هذا التعريف يمكن استنتاج ما يلي:

أولا: الاقتصاد هو علم الثروة: الملاحظ أن هذا التعريف يتفق إلى حد ما مع ما قدمه العالم الاقتصادي الإرلندي كانتيون Richard Cantillon (1680- 1734) الذي جاء في كتابه "مقال في طبيعة التجارة بشكل عام" حديث عن الثروة التي يجنيها الإنسان عن طريق العمل من خلال استغلال ما تحتويه الأرض والبحر من خيرات[2].

ثانيا: الاقتصاد هو علم المؤثرات على الرغبة في الثروة المقدّرة في ذاتها: بحيث أن عناصر الاقتصاد من (الإنتاج، والاستهلاك، والتبادل وغيرها)، هي ظواهر غالبا ما توجهها الرغبة في الثروة. أحيانا يقابل الاقتصاديون هذا التعريف الجوهري بتعريف آخر اصطلاحي، مختلف عنه، لا يقل أهمية عن الأول، وهو تعريف قدمه العالم الاقتصادي الإنجليزي روبن Lionel Robbins (1898-1984) والذي يؤخذ به في كثير من البرامج الجامعية، قوله:" أن الاقتصاد هو دراسة للسلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة للاستعمالات البديلة"[3]. بالرغم مما كان لهذه التعريفات من أهمية في تحسين وضعية الاقتصاد، على الأقل من حيث المفهوم والوظيفة، إلاّ أن ميل لا يعتبره (علم الاقتصاد) شيئا أكثر من **مجرد جزء صغير من العلوم الأخلاقية**، تلك التي تهتم بتحصيل الثروة، لذلك يرفض ميل أن يتخذ من هذا المبرر (تحصيل الثروة)، مدخلا عاما للسلوك الإنساني، خاصة إذا تعلق الأمر بالاستجابة لقهر الحاجة، أو هيمنة الحاجة على حد تعبير "ماركس".

---

[1] Mill, j. S, Principes d'économie politique, avec quelques-unes de leurs applications à l'économie social,
Paris, Guillaumin, 1801, pp 1-2.

[2] Richard Cantillon, Essai sur la nature du commerce en général, Paris, Institut Coppet, 2011, pp 67-94.

[3] Lionel Robins, Essai sur la nature et la signification de la science économique, Traduit de L'Anglais par
Igor Krestovsky. Paris, Médicis, 1947, p 30.

- فلسفة الاقتصاد:

أو التفكير الفلسفي حول الاقتصاد، وهي جزء من الفلسفة تنتمي إلى مبحث المعرفة. وهي دراسة نقدية لمبادئ، ومناهج، ونتائج، والبعد المنطقي والموضوعي لعلم الاقتصاد، والسؤال الجوهري في هذا الشأن اي علم هو الاقتصاد؟ هل هو من العلوم المادية التجريبية، أم أنه من العلوم الإنسانية؟

أصول كلمة اقتصاد يونانية Oikonomos، وتعني إدارة المنزل، أو تسيير شؤون المنزل، من كيفية الاعتناء به، إلى طريقة الإتقان وتحديد الخيارات بين الممكنات وغيرها من الوظائف المماثلة لتلك التي يتصف بها عمل الاقتصادي، كالتحكم في الإنتاج، كم ننتج؟ متى ننتج؟ وكيف نوزع؟ وكيف نستهلك؟

أسئلة أسهل ما تكون، إلاّ أن الاجابة عنها يتطلب، من جهة، إجراءات ضرورية غير محدودة، وموارد الاقتصادية التي تحت تصرفنا كالأراضي، والعقارات، والآلات والوسائل المتنوعة المحدودة، كما تتطلب، من جهة أخرى، إجابات قد نجد لها أثرا لدى المستهلك، أو المؤسسة الاقتصادية، أو في المجال الاقتصادي بشكل عام. ثم أن هذه الإجابات، كثيرا ما تكون محل نقاش واسع بسبب ما تثيره من تحديات اجتماعية، وسياسية، خاصة إذا كانت الموارد قليلة أو نادرة. من هنا كانت القرارات التي يتخذها المجتمع تعكس ما يمكن أن نسميه **بالمشكل الاقتصادي** Le problème économique، والذي يتطلب تدخلا علميا وفلسفيا.

من المؤلفات الجديدة التي تواصل معها النقاش حول الاقتصاد Philosophy of Economics 2014 للعالم الاقتصادي الأمريكي المتخصص في منهجية وفلسفة الاقتصاد دون روس Don Ross، في هذا الكتاب يدافع روس عن فلسفة الاقتصاد، وعن مفهومها، ويوضح طبيعة الاقتصاد بالنسبة للعلوم الاجتماعية الأخرى، ومما جاء في الفصل الأول توضيح لمعنى فلسفة الاقتصاد، والإشارة إلى ضرورة عدم فصل معنى فلسفة الاقتصاد عن المعنى العام **لفلسفة العلوم**، هذه الأخيرة في نظره هي ذلك المنتوج الفكري الفلسفي الذي يرتبط في الأصل بأعمال حلقة فينا Le cercle de vienne ، والتي ركّز على تحديد المعايير التي بها نميز بين العلم واللا علم.

ويشير في مؤلفه إلى أن هذه المعايير مشتقات من التطبيقات العلمية خاصة منها الفيزيائية، التي شكّلت آنذاك براديغم هذا التمييز (بين العلم واللا علم)[4].

4 Don Ross, Philosophy of Economics, In, Economics as Philosophy of science, Basingstoke, Palgrave Macmillan, 2014, pp 3-13.

من التساؤلات التي يمكن أن تطرح في هذا المجال (فلسفة الاقتصاد): **لماذا يعمل الإنسان؟**

لا شك أن هذا السؤال يسمح للفيلسوف بالولوج إلى عالم الاقتصاد، لأن الإجابة عنه لا تتطلب **تصرفا علميا** بحتا بقدر ما تتطلب **تفكيرا منظما** في كيفية تحصيل المنفعة، أو تلبية الحاجة.

يتحدث الفيلسوف الأمريكي دانيال هوسمان صاحب نظرية التوازن Théorie de l'équilibre كمنهج في مجال الاقتصاد الجزئي[5] Microéconomie عن ثلاثة حقول أساسية في فلسفة الاقتصاد:

أولا: أن الاقتصاد مثله مثل أي علم، يشكل موضوعا للنقاش الإبستمولوجي (المعرفي) والمنهجي (منهجية الاقتصاد). ويتضمن هذا الحقل التساؤلات التالية:

- كيف يمكن الربط (مطابقة) المنهج التجريبي مع الطريقة التي بها يُبني الاقتصاد ويمارس؟
- أي نوع من الحقيقة تطلبها النظريات الاقتصادية، هل تمدنا بمعرفة؟
- كيف يمكن لنا إثبات النظرية الاقتصادية؟
- إلى أي مدى يمكن للنظرية الاقتصادية الارتقاء إلى مصاف النظريات العلمية في مجال العلوم الطبيعية؟

ثانيا: يثير الاقتصاد تساؤلات حول عقلانية ونظرية الفعل الاقتصادي في حالة ظهور فرضيات في الاقتصاد الحديث، حول السلوك العقلاني للعناصر الاقتصادية.

- التساؤل حول واقعية الفرضيات الاقتصادية.
- حول مدى تأثر الاقتصاديين بالمعطيات التجريبية.
- هل تؤدي النظريات الاقتصادية إلى قوانين؟
- إلى أي مدى يمكننا التنبؤ في مجال العلوم الاقتصادية، وهل يمكن الوثوق بهذه التنبؤات؟
- التساؤل حول مدى دقة نتائج الاقتصاد العلمية؟
- التساؤل حول تطور وتقدم الاقتصاد.

ثالثا: محاولة الإجابة عن التساؤل حول ما إذا كان الاقتصاد يوفر الأدوات أو ما يمكن أن نسميه مبادئ ومعايير تقييم (تقويم) المؤسسات، والحالات، والعمليات الاقتصادية؟ وهي تساؤلات تنتمي إلى حقل الفلسفة المعيارية وبالأخص الفلسفة الأخلاقية، والسياسية. وهي عبارة عن المساءلة الأخلاقية حول الاقتصاد.

---

[5] فرع من علم الاقتصاد الذي يعمل على نمذجة العناصر الاقتصادية (المستهلكين، الأعمال المنزلية، المؤسسات)، والتداخل بينها خاصة على مستوى السوق.

- كيف يمكن العيش معا؟

- كيف يمكن الحفاظ على التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة؟

- هل يمكن تحديد معنى الخير بالمنفعة؟[6]

من هنا يكون التناول الابستمولوجي للاقتصاد من خلال تبرير هذه التساؤلات، ولأن **العلاقات الاقتصادية ما هي إلاّ علاقات إنسانية**، فإن اللامساواة الحاصلة في مجال الممارسة الاقتصادية، كاللامساواة في تكافؤ الفرص مثلا، تشكل مشكلة فلسفية بامتياز.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن فلسفة الاقتصاد، غايتها الكشف عن الطبيعة الحقيقية لهذا العلم، وذلك من خلال الكشف عن طبيعة موضوعاته، ومنهج تعامله مع هذه الموضوعات، ونتائجه ومعيار صدق هذه النتائج، مما يدفعنا إلى النظر عن قرب في الركائز التي يبنى عليها أي علم وهي: الموضوع، المنهج، والغاية أو النتائج.

أولا: من حيث الموضوع:

موضوع علم الاقتصاد هو الظاهرة الاقتصادية Le phénomène économique، يعتقد مرسال موس في كتابه Manuel d'ethnographie (1926)، أن من بين كل الظواهر الأخلاقية، تبقى الظواهر الاقتصادية أكثر الظواهر التزاما بالمادية، وبالرغم من أنها تصنف عادة مع الظواهر المادية، إلاّ أنها تعبر عن تمثلات جماعية représentations collectives بحيث تعرض موقف أفراد المجتمع من المادة. وعليه فإن الظاهرة الاقتصادية، هي الظاهرة الاجتماعية التي تنظم وتتحكم في مجموعة من النشاطات التي تتعلق بالأشياء الضرورية التي تسمى ممتلكات Les biens ، إنها عبارة عن خدمة بالمقابل، أو هي ملكية متنقلة بين الأشخاص[7]. بمعنى، الظاهرة الاقتصادية ليس ظاهرة مادية محضة ما دامت تعبر عن علاقات اجتماعية، وإنسانية داخل المجتمع، فهي من جهة أخرى تعبر عن سلوك أخلاقي، والسلوك الأخلاقي هو سلوك إنساني بالرغم من أن مظهره مادي.

---

6 Daniel Hausman, The inexact and separate science of economics, cambridge, Cambridge University Press, 1992, p 1.

7 Marcel Mauss, Manuel d'ethnographie, Paris, Les classiques des sciences sociales, 2002, p 93. Récupéré sur : http://classiques.uqac.ca/classiques/mauss_marcel/manuel_ethnographie/manuel_ethnographie.pdf

ثانيا: من حيث المنهج:

إن التنوع في المدارس الاقتصادية، بين كاينزيين (نسبة لكاينز) Keynésiens، والماركسيين، والمؤسساتيين، يمكن تبريره بتنوع المناهج، وموضوعات الدراسة، ونوعية المسائل المطروحة، وكذا نتيجة التحديات الإيديولوجية. ومن هنا يمكن طرح السؤال التالي: حول ماذا يتفق الاقتصاديون؟

إن وجود هذا التنوّع في التيارات الفكرية الاقتصادية، يمكن أن يدل على الانحراف، فمن جهة: يمتلك الاقتصاد كل المميزات العمية: من معادلات، وبراهين، ومعطيات رياضية، ونماذج مجردة، ربما هذا الذي جعل منه يُصنف ضمن العلوم الصلبة[8] Les sciences dures . و من جهة أخرى: وجود مدارس كثيرة في هذا العلم:

- الكلاسكيون الجدد Les neo-classiques
- الكاينزيون Les Keynésiens
- النقديون (المدرسة النقدية) Monétaristes
- المنضمون Regulationnistes
- المؤسساتيين Institutionnalistes

ألا تخفي هذه النماذج المجردة معابد إيديولوجية؟ كيف يمكن تفسير هذه الوضعية؟

- التفسير الأول: هو أن الاقتصاد من **العلوم الزائفة**، بحيث ينسب لنفسه الخصائص العلمية، وهو في الحقيقة **مجرد جمع لخطابات إيديولوجية**، ومعارف مشكوك فيها.

- التفسير الثاني: العكس تماما، أي وراء هذه الخطابات الظاهرة، **توجد أرضية اتفاق بين الاقتصاديين**.

- التفسير الثالث: ممكن إذا كان علماء الاقتصاد غير متفقين فيما بينهم في جميع الأحوال، فهذا راجع إلى كون **نماذجهم لا تنطبق على نفس الموضوع**، وتثار نفس المسائل، وتنتهج طرقا مختلفة (مناهج مختلفة) في التعامل معها. ومنه، فإن **التنوع في المناهج** لا يتناقض مع علمية كل توجه من هذه التوجهات. وبالتالي الكل له الحق في نظرته مادام **علماء الاقتصاد لا يتفقون على نفس الموضوع**. وهذا التيار الأخير، أصحاب هذا التفسير، يعتبره البعض أقوى التيارات الاقتصادية، وأكثرها هيمنة وانتشارا في مجال الاقتصاد المعاصر، وذلك لاعتماده على الرياضيات، والاستنتاج المنطقي. وإن كان هذا الأساس يخدم أكثر المؤسسة، وبالتالي يتم استغلاله من طرف إما العائلة، أو المنظمات الاجرامية، أو المنظمات السياسية.

---

[8] العلوم الصلبة عبارة تطلق على العلوم الطبيعية، والعلوم الدقيقة المنطقية، في مقابل عبارة العلوم الناعمة التي تطلق على العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفي مقابل العلوم الدقيقة التي يطلق عليها عبارة العلوم اللاإنسانية، الجامدة.

إن هذه التفسيرات، مهما كانت صحتها، فهي لا شك، تبعث على الشك في نزاهة، وصرامة هذا العم في تعامله مع الظاهرة الاقتصادية، ثم أن الأساس الايديولوجي لدى الباحث الاقتصادي غير مستبعد في كثير من الأحوال، وهذا ينقص بشكل كبير من **موضوعية** الدراسة.

من جهة أخرى، قد يكون تعدد النظريات في الاقتصاد شرط لمواجهة مختلف أوجه الواقع، كما أنه شرط في استمرار التفكير الاقتصادي، إلاّ أنه قد يُنقص من علميته بفعل صعوبة تقنين وبالتالي التحكم في العمليات الاقتصادية الأساسية من إنتاج، وتوزيع، واستهلاك، وصعوبة التنبؤ بنتائجها، وهذا طبعا يحسب سلبا على هذا العلم.

– الأنماط الأربعة للفكر الاقتصادي:

– الكلاسيكيون: يرون في السوق أفضل وسائل الربح. والكلاسيكيون الجدد: يرون الأفضل في نموذج التوازن العام في السوق.

– الكاينزيون: وهم أتباع كاينز Keynes بالنسبة لهم السوق ليس هو نموذج التوازن العفوي، ويعتمدون ما يسمى بنموذج السوق الكلي Macro-économique واعتماد لسوق الذي يوجه نفسه بنفسه.

– الماركسيون: يعتمدون طريقة النقد الجذري للرأسمالية، والأزمات التي تسببها، واللامساواة، والبطالة، ليست بالاختلالات السهلة لهذا النظام.

– الهيتيرودوكسيون Les hétérodoxes مشتقة من اليونانية héteros وتعني الرأي، وهم المخالفون للرأي السائد، ولطريقة التفكير في المجال الاقتصادي، وفي غيرها من المجالات، وتقوم على رفض فكرة التسيير الذاتي (الاستقلال الذاتي) للاقتصاد، بعيدا عن باق المجتمع، ومستقل بقوانينه الخاصة. بالنسبة لهذا الاتجاه لا يمكن التفكير اقتصاديا دون إدماج مختلف الأشكال الاجتماعية الأخرى (تنظيم المؤسسات، العلاقات السلطوية، سلوك الجماعات الاجتماعية، المؤسسات المختلة، معايير وقيم المجتمع).

– الاقتصاديون الجدد:

– خلال عشريتان ظهر جيل من الاقتصاديين الجدد، وقد أطلق عليه اسم الكلاسيكيون الجدد، والكاينزيون الجدد، والمؤسساتيون، وهذا التيار الأخير، يعتبره البعض أقوى التيارات الاقتصادية، وأكثرها هيمنة وانتشارا في مجال الاقتصاد المعاصر، ذلك لاعتماده على الرياضيات، الاستنتاج المنطقي، وإن كان هذا الأساس يخدم اقتصاد المؤسسة، ومستغل في الغالب، من طرف العائلة La famille، الجريمة المنظمة Le crime organisé، السياسة La politique.

– الكاينزيون الجدد Néo-Keynésiens: يحتفظون بمبدأين أساسيين عن "كاينز": عدم دقة السوق واستقراره، وضرورة تدخل الدولة، من خلال التجديد في دورها، بحيث لا تتدخل من أجل تحفيز العمل، مثل ما هو معهود، بل من أجل خلق وتوفير جو ملائم للتطور، وذلك بإنشاء هياكل قاعدية مثل الإعانات الموجهة لعملية التكوين والنهضة. كما أن هذا التيار، يكون قد استعار بعض أفكار الكلاسيكيون الجدد، منها: أهمية العرض، التوقعات (التنبؤ) العقلانية.

– الماركسيون Les marxistes : اختفوا تماما عن الساحة الاقتصادية، والتحقوا بالجدد غير التقليديين، من اجل إنشاء كوكبة (مجموعة متألقة)، مثل الاقتصاديون الاجتماعيون Socio-économistes، وما يطلق عليهم تارة المؤسساتيين Institutionnalistes ، مبدأهم، لا يمكن حصول تفكير اقتصادي خارج الإطار الاجتماعي، مثل سوق العمل، لا يمكن اخضاعه لقانون العرض والطلب، المبدأ الرأسمالي المعترف به عالميا، لكن ينبغي أن يكون مؤطر بمعايير، وعقود من انتاج الفاعلين الاجتماعيين. ومنه، في نظرهم، يقتضي الاقتصاد "إنسانا حيا في حالة اجتماعية"، وهنا يمكن الحديث عن "الاقتصاد الاجتماعي" L'économie sociale للإشارة إلى هذه القوانين الروحية، ذلك لأنها مهمة في علاقة الفرد بالآخرين.

يركز ميل في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي 1848 على التمييز بين الاقتصاد الاجتماعي الذي يهتم بالإنسان في المجتمع، والاقتصاد السياسي L'économie politique الذي يهتم بالإنسان الذي يسعى إلى الثراء في المجتمع. يعتقد ميل بأنه من غير المعقول أن يمضي الإنسان حياته بحثا عن المال. إن الصورة المثلى للطبيعة الإنسانية هي أن لا يكون فيها أحدا غني، أو أن يتمنى أن يكون غني على حساب جهد الآخرين ففي الحياة أمورا أكثر أهمية من الاقتصاد السياسي[9].

إن الطابع الذي أراد أن يعطيه ميل للاقتصاد ليس ماديا، ولا نفعيا، ولا استغلاليا تماما، بل على العكس من ذلك قدّم لنا مفهوما للاقتصاد تتقاطع عنده اعتبارات أخرى إنسانية، وأخلاقية، واجتماعية.

من هنا يتصف علم الاقتصاد بكونه وحيد من نوعه بين مجموعة العلوم وذلك لما يتميز به من منهجية خاصة مختلفة عن تلك المعتمدة في هذه العلوم. وكون الاقتصاد من العلوم الجديدة التي تهتم بالفعل L'action، فقد كان مجالها الدراسي البحثي يصنفها كعلم اجتماعي، أو أخلاقي، وبالتالي فإن اهتماماته بعيدة عن محاولة

[9] Mill, J. S, Principes d'économie politique, avec quelques-unes de leurs applications à l'économie social, trad, Jean Gustave Courcelle-Seneuil Tome 2, Paris, Broché, 2010. p 356.

تفسير المادة، لذا كان يشكل في بدايته مجالا نظريا خصبا لكن، تشوبه نوع من الفوضى مما دفع الآباء المؤسسون له إلى محاولة تنظيمه بداية من تعريفه، إلى التفكير في منهجه قصد الارتقاء به إلى مصاف العلوم الطبيعية المادية.

من بين المساهمين الأوائل في وضع القواعد الأساسية المنضمة لهذا العلم جون ستيوارت ميل وذلك بتعريفه، ووضع القواعد المنهجية له ويظهر هذا من خلال مقاله:

Essai Sur la définition de l'économie politique et sur la méthode d'investigation qui lui est propre 1830-1831 لقد سمح هذا المقال لميل بالكشف عن أهم المسائل الإبستمولوجية التي يثيرها بشكل عام، مما دفعه إلى اقتراح منهجية تستجيب إلى متطلبات الدفاع عن هذه النظرية. يتضمن هذا المقال خطوات ثلاث: (التعريف– المنهج– الحدود) في التعامل مع خصوصية هذا العلم (علم الاقتصاد السياسي):

– **التعريف** Définition: تعريف الاقتصاد السياسي، وقد أشرنا إليه من قبل.

– **المنهج** Méthode: يتحدث فيه عن الاستقراء والاستدلال الاستنتاجي، ذلك أن الاقتصاد السياسي بالنسبة له اقتصاد يفكر، بل ينبغي عليه أن يفكر انطلاقا من فرضيات وليس وقائع.

إن الاقتصاد كمنهج، يفتح باب المسائلات العامة في فلسفية العلوم والإبستمولوجيا، تلك المتعلقة بطرق الاستدلال، وقيمة الحقيقة لمختلف أنواع الأحكام، هذه المسائل مثل: ما معنى أن نعرف وكيف؟ تتردد باستمرار في مجال فروع الاقتصاد كالاقتصاد القياسي، والاقتصاد التجريبي، ونظرية القرارات، ونموذج الاقتصاد الكلي، وتاريخ الفكر اقتصادي وغيرها من الفروع، ثم إن الطابع الرياضي لهذا النشاط (الاقتصاد) ما بين (1870-1890) فتح باب التفكير المنهجي المستمد من الإبستمولوجيات الكبرى الموروثة عن حلقة فينا Cercle de Vienne.

– **الحدود** Limites: لم يعرض حقيقة فكرة الاستنتاج إلا بعد سنوات في كتابه Système de logique déductive et inductive (1843)، وقد كان يقصد بذلك، التفكير انطلاقا من فرضيات شارحة، أو إن شأنا أن نسميها نماذج Modèles، ثم مقارنة نتائج هذه الفرضيات بالوقائع[10].

هذه النتيجة يؤكدها ميل في كتابه Système de logique في قوله: لا يمكننا التأكد إلى أي حد، وإلى أي مستوى، يمكن لسبب أن يعمل دون أن يتعرض لاضطراب[11].

---

[10] Clerc. D, Economie politique: La méthode de John Stuart Mill. L'Economie politique, (27(03), 2005, pp 98-107.

[11] Mill, J. S, Système de logique déductive et inductive, Paris, Les classiques des sciences sociales, 2002, p 492. Récupéré sur http://classiques.uqac.ca/classiques/Mill_john_stuart/systeme_logique/livre_1/systeme_logique_1.html

من هنا يمكن القول: أن مقاربة الواقع عن طريق الاستنتاج تكون دائما جزئية في العلوم الأخلاقية، لكن بالنسبة لميل، ينبغي أن لا يكون ذلك سببا في التخلي عن البحث، وهذا ما حصل من خلال التطور الملحوظ في علم الاقتصاد وتفرعه إلى أنواع تحاول اعتماد التجريب كمنهج منها:

– الاقتصاد التجريبي:

لقد كان مولد الاقتصاد التجريبي نتيجة التطور الحاصل في نظرية القرار[12] Théorie de la décision ونظرية الألعاب[13] Théorie des jeux. يعزى تطور الاقتصاد التجريبي إلى العالمين الاقتصاديين، الأمريكي فارنون سميث Vernon Smith ، والأمريكي الإسرائيلي دانيال كهنومان Daniel Kahneman (1934-)، اللذان نالا جائزة نوبل سنة 2002 في مجال الاقتصاد التطبيقي، وهو نوع من الاقتصاد يقوم على اختبار السلوكيات الاقتصادية الفردية أو الجماعية، وتحليل النتائج بواسطة الإحصاء وذلك بتوظيف الطرق التجريبية المعمول بها في مجال علم النفس.

من هنا يمكن القول بأن تطور الاقتصاد التجريبي لم يكن ممكن إلا بتوظيف الرياضيات، والإحصاء، والتصاميم (المخططات) كأدوات تحليل وكموضوعات للبحث، وقد كان التصميم أو النمذجة Modélisation أكثر التطبيقات سببا في تطور الاقتصاد التجريبي[14].

يرتبط الاقتصاد التجريبي بعدة، مباحث أساسية تعتمد التجربة في دراستها نذكر منها:

– علم الاقتصاد السلوكي Mentale Economy Comporte يهتم بدراسة تصرفات الناس في الوضعيات الاقتصادية، غايته الأساسية، وصف، ومحاولة فهم، لماذا يسلك الناس سلوك يبدو غير معقول أو مفارق لما تقول به نظرية (الإنسان الاقتصادي).

---

12 في مجال الاقتصاد، تقوم القرارات التي تتخذ حول عملية العرض والطلب على أساس الحسابات الرياضية، الاحتمالية، والإحصائية.

13 مجال من مجالات الرياضيات تهتم بالتكامل الوظيفي لخيارات الأفراد وهم "اللاعبين" الذين هم على وعي بهذا التداخل الوظيفي.

14 Serra.D, Un aperçu historique de l'économie expérimentale : des origines aux évolutions récentes , l'Economie politique, (122(05), 2012, pp. 749-780.

– علم الاقتصاد العصبي Neuroéconomie مجال يقع عند التقاطع بين علم الاقتصاد، والعلوم العصبية المعرفية، يهتم بدراسة تأثير العوامل المعرفية والانفعالية في اتخاذ القرار، سواء عند الاستثمار، أو عند التسويق، أو عند الاستهلاك.

– الفاعلية: La performativité مصطلح استعمل لأول مرة من طرف فيلسوف اللّغة الإنجليزي أوستن جون لانجشاو John Langshaw Austin (1911-1960) في كتابه Quand dire c'est faire (1962) ويعرف بأنه واضع نظرية أفعال الكلام.

– مشكلات المنهجية للاقتصاد التجريبي:

– يثير الاقتصاد التجريبي مشكلات منهجية متعددة، من هذه المشكلات ما يتعلق بخصوصياته مثل التوظيف الممنهج للحوافز المالية Motivations financières التي تميزه عن باقي العلوم الإنسانية منها علم النفس[15].

– تعمل النظريات الاقتصادية على محاولة تفسير والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية الواقعية، فإذا نجح اختبار هذه النظريات تجريبيا في المخبر، ولو بطريقة غير واضحة، فلماذا لا ينجح تطبيقها خارج المخبر أي في الميدان؟ إن الطريقة التي يمكن أن نفهم بواسطتها هذه المشكلة، أي مشكلة التحقق من صدق التجارب، مبنية على معطيين:

– المجال الذي نخصصه للنظريات الاقتصادية.

– الإجابة التي نقدمها عن سؤال المطابقة الخارجية، أو إلى التواز، أي مسألة معرفة ما هي إمكانية استنتاج ظواهر اقتصادية واقعية، من خلال ظواهر اقتصادية تجريبية؟ فإذا قمنا بإقحام المعطيات السلوكية ضمن التجريب المخبري، فإن الإجابات التي نقدمها في مسألة المطابقة الخارجية، مهما كانت دقتها تضل جزئية[16].

يحيلنا هذا القول إلى التساؤل حول الشروط التي تسمح بنقل النتائج المتحصل عليها من المخبر إلى الميدان؟ إن الشرط الأساسي في هذه العملية:

– هو المعرفة الدقيقة بالتجارب وبمجال التطبيق الطبيعي.

– إن الغاية من التجارب في نظر الاقتصاديين، هي أساسا الكشف عن هذه المماثلة أو المشابهة.

– ما التجارب إلا وسائط بين مجال الاقتصاد، والفرضيات التي يمكن أن تكون حوله[17].

---

15 Guala. F, the Methodology of experimental économics, Newyork, Combridge UP, 2005,pp 239-263.

16 Plott. C, will economics Become an experimental science? *Southern Economic Journal*,(*57*(4), 1991, pp. 901-919.

17 Guala. F, the Methodology of experimental économics, Newyork, Combridge UP, 2005,pp -209 211.

ثالثا: من حيث النتائج (ترييض الاقتصاد)

لا ننكر مدى توظيف الاقتصاد للرياضيات في التعبير عن قضاياه، إلا أن هذه الميزة لا تبرر علميته، فبقدر ما تضيف الرياضيات من دقة في الدراسات الاقتصادية، فهي تخفي من جهة اخرى الكثير من المسائل التي تحتاج إلى الدراسة لكونها ذات طبيعة مميزة. وعليه، فإن توظيف الرياضيات في الاقتصاد ضروري غير كاف، في هذا الصدد يعتقد أمارتيا سن Amartya Kumar Sen (1933-) صاحب نظرية الخيار الاجتماعي La théorie du choix social المطبقة في مسائل العدالة الاقتصادية Justice économique، أن المبالغة في توظيف الرياضيات قد يكون سبيلا للتغاضي على المسائل الأكثر أهمية، حتي منها التي لا يمكن جعلها في شكل معادلة. ومنه فإن الرياضيات ليست الأساس الوحيد لعلم الاقتصاد[18].

- علم الاقتصاد: من الوضعي إلى المعياري

يشارك الكثير من الاقتصاديين في تقييم Évaluation سياسات ومؤسسات الاجتماعية الاقتصادية، والبعض منهم ينظر إلى نشاط هذه المؤسسات خاضع لمشروع إنساني يعمل على تحسين ظروف وشروط الحياة المادية للأفراد. يبقى أننا **لو** أخذنا الموضوع من منظار فيلسوف العلم، فهذا لأن جانبا من الغايات، والمواقف، وإسهامات الاقتصاديين تخضع للوهلة الأولى إلى نظام معرفي Régime épistémique شبيه بما هو سائد في العلو، و**لو** وضعنا فرضية أن هذه الغايات، والمواقف، وإسهامات الاقتصاديين متمايزة بحيث يمكن تحليلها وتقييمها بواسطة قواعد ووسائل فلسفة العلوم، **فإن** المؤكد أن هذه الفرضية ترتبط بشكل واسع مع مسألة التمييز الشهيرة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد المعياري، ويعتبر الاقتصاد الوضعي هو موضوع اهتمام فيلسوف العلم.

يعود هذا التمييز إلى التقسيم الثلاثي بين "**العلم الوضعي**" و"**العلم معياري**" و "**الفن**" الذي أشار إليه العالم الاقتصادي البريطاني "كينز" الأب John Neville Keynes (1852-1949)، في كتابه The scope and method of political economy 1891. وهو صاحب النظرية الكينزيانية Keynésianisme[19]. مدرسة تفكير اقتصادي أسسها كينز، مبدأها هو أن ترك الأسواق لحالها لا يؤدي بالضرورة إلى أمثل وأفضل اقتصاد (سبق أن أشرنا لهذا من قبل).

---

18 Sen, A. (2009, juin 08). Nous devons repenser la notion de progrès. https://www.lemonde.fr/planete/article/2009/06/08/amartya-sen-nous-devons-repenser-la-notion-de-progres_1204007_3244.html?contributions. (A. Grégoire, & C. Laurence, Intervieweurs) Le monde: https://www.lemonde.fr/planete/article/2009/06/08/amartya-sen-nous-devons-repenser-la-notion-de-progres_1204007_3244.html

19 مدرسة تفكير اقتصادي أسسها كينز، مبدأها هو أن ترك الأسواق لحالها لا يؤدي بالضرورة إلى أمثل وأفضل اقتصاد.

أما النوع الأول من العلوم (العلم الوضعي) فهو مجال من المعارف المنتظمة تهتم **بما هو كائن**، بينما النوع الثاني من العلوم (العلم المعياري)، فهو مجال من المعارف المنتظمة تهتم **بما ينبغي أن يكون**. في حين أن العلم الثالث (الفن)، فهو نظام من القواعد تهدف إلى تحقيق غاية معينة.

فإذا كان الكثير من الاقتصاديين يؤكدون على السمة الوضعية للاقتصاد، وبالتالي خلو هذا العلم من أحكام القيمة، أي ما يعرف عندهم بالحيادية القيمية Neutralité axiologique، بعد ما ميّز هؤلاء بين الوقائع والقيم في الأدب الاقتصادي Littérature économique، فإن البعض منهم لا يرى أنه من السهل التمييز بين نوعي الاقتصاد (الوضعي والمعياري)، وبالتالي فإن لاقتصاد في نظرهم يتصف بجملة من الخصائص تمثل في حقيقة الأمر فرضيات[20] نذكر منها:

أولا: لا يمكن أن يكون الاقتصاد، في نظرهم، خال من أحكام القيمة بشكل تام وخالص حول بعض موضوعات اهتمامه مثل: الفقر، أو الاستغلال، أو مراجعة الأجور، أو غيرها من السلوكيات التي تثير مشكلات ذات طابع قيمي. ومن نتائج ذلك: التعرض للخلط والفوضى، التعميمات الخاطئة لحقيقة، هي في الأصل جزئيا صحيحة[21].

ثانيا: كون أن الاقتصاد هو علم **الثروة**، أو علم **بالثروة**، أي أنه يهتم بكل شيء له قيمة، ويجلب الثروة، وقابل للتبادل، لذلك يعرَّف الاقتصاد عادة بالعلم الذي يهتم بالرفاهية (الرفاه) المادي مرتبطا بالرغبة في تحصيل الثروة. (وقد أشرنا إلى ذلك من قبل).

ثالثا: كون الاقتصاد علم المؤثرات على الرغبة في الثروة. فعلم الاقتصاد هنا يهتم بدراسة نوع من السلوكيات مثل، الخيارات التي نقوم بها لبعض الأغراض لحاجتنا إليها دون غيرها التي نضحي بها.

في هذه الحالة نتساءل فيما إذا يمكن للاقتصاد أن يعمل دون شكل من أشكال الأخلاقيات؟

إن التفكير الاقتصادي ليس تفكيرا مفرغا أخلاقيا، بل على العكس من ذلك، فهو يمتثل إلى منظومة أخلاقية معينة. فإذا كان المنظّرون، والمفكرون الاقتصاديون الوضعيون منهم خاصة يقرون على الدوام بضرورة فصل المسائل المتعلقة بالفعالية L'efficacité، أي ما يتعلق بالسؤال: هل القرار أدرك غايته؟، عن المسائل المتعلقة بالشرعية Légitimité ، أي ما يتعلق بالسؤال: هل الفعل مُبررا؟ فهم بذلك يحاولون شجب الأحكام القيمية،

---

[20] فرضيات، تسمى كذلك لصعوبة التدليل عليها، بالتالي تمثل إلى يومنا هذا موضوعا للنقاش الفلسفي وبالأخص لدي فلاسفة العلم.

21 Mongin, P. (2006, Mai). Value juudgments and value neutrality in economics. *Economica*, (*73*(290), pp. 257-286).

لكن، هم في الحقيقة وفي الوقت نفسه، يقرون حكما قيميا، لذلك وُجد من يفكر في ما يمكن أن نسميه الاقتصاد المعياري L'économie normative، أمثال، المفكر والفيلسوف الاقتصادي الهندي أمارتيا سن في مؤلفاته حول اقتصاد الرفاه، ونظرية الخيار الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وغيرها من المؤلفات التي تميز هذا النوع من الاقتصاد الذي يضع بعض المواصفات، ويحاول الكشف عن قدرة مختلف المبادئ الإتيقية المنقولة من فلسفة الأخلاق[22].

ومن المفكرين الذين تحدثوا عن حقيقة العلوم الاقتصادية وبيان الجانب المعياري القيمي فيها الفرنسي ليون ويلريس Léon walras (1834-1910) الذي يؤكد في مؤلفه، Éléments d'économie politique pur 1874 "عناصر الاقتصاد السياسي الخالص" على ضرورة إحداث توازن اقتصادي عام بين التنافس الذي يؤدي إلى تطور ونمو الثروة من جهة، والأخلاق التي ترشدنا إلى كيفية تحقيق عدالة في توزيع هذه الثروة. كذلك يمكن الإشارة، إلى المفكر الاقتصادي البريطاني بيجو Arthur Victoria Cecil Pigou (1877-1959) الذي كتب عن اقتصاد الرفاه 1920 L'économie du bien-être والذي في نظره لا يتحقق إلا بتدخل الدولة في إحداث نوع من التوازن المسبق بين الأخلاق والاقتصاد.

ربما تدعونا كل هذه النماذج إلى إعادة النظر في تحديد معايير العدالة الاجتماعية، وفي هذا الصدد، يتحدث الفيلسوف الأمريكي جون رولس John Rawls (1921-2002) في كتابه A theory of justice نظرية العدالة 1971 عن ذلك التوازن الذي يتحقق بالإنصاف بين: الفعالية الاقتصادية، والحرية السياسية، وأولوية العدالة في الرفاه، وهي طريقة يقحم بها الفيلسوف البعد الأخلاقي في العلاقات الاقتصادية، كما أنها طريقة للتفكير في مجتمع عادل.

بالرغم من التطور الذي شهده علم الاقتصاد، سواء من حيث المنهج، أو من حيث النتائج، يبقى الكثير من القضايا التي تحتاج إلى نقاش ابستمولوجي مثل: هل ارتقى علم الاقتصاد إلى مصاف العلوم الطبيعية؟
في حوار مع السير كارل بوبر Karl Popper حول الاقتصاد، يجيب عن سؤال يتعلق بعلمية الاقتصاد مضمونه: هل يمكن اعتبار الاقتصاد علما حقيقيا؟ وهل هو علم منفرد، بعيدا عن العلوم الأخرى أم أنه متصل بها؟ انطلاقا من فكرة القابلية للتكذيب التي يعتبرها بوبر معيارا نكشف به عن وضعية أي علم من العلوم.

---

22 أمارتيا سن، الأخلاق وعلم الاقتصاد ترجمة، نادر إدريس التل، عمان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 1998، ص ص 1-10.

يشير بوبر في البداية إلى عدم إمكانية الإجابة بشكل عام عن هذا السؤال، ويقصد بذلك، عدم تعميم الحكم على كل الاقتصاد، لذلك يرى بأنه يمكن اعتباره أحيانا غير علمي، أو البعض من جوانبه المعروفة بأنها ليست علمية، لأنها لا تستوفي معايير وشروط اختبارها، بمعنى آخر، غير قابلة للاختبار "مبدأ القابلية للاختبار" Testabilité، أو أنها لا تستجيب لهذا الشرط بفعل تعقيدها، ويرى بأننا في أغلب الأحيان لا نعلم.

إن المشكلة الأساسية في نظر بوبر، تكمن في اهتمام الاقتصاديون بعملية التوقع (التوقعات) Anticipations، وهذه العملية تشكل عائقا أمام العالِم الذي يحاول إخضاع نظرية أو فرضية اقتصادية. ثم إن تعقيد الحياة الإنسانية وغناها العجيب ثقافيا، وقوة الإنسان الإبداعية وعبقريته من جهة، واللاحتمية Indéterminisme التي يخضع لها الإنسان من جهة أخرى، لا يترك مجال للشك في فشل أي محاول تنبؤ بمستقبله.

وهو يجيب عن سؤال علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى السياسية مثلا، يرى بوبر بأن هناك ترابط بينهما، والأكثر من ذلك، كلا منهما متعلق بالآخر، وهذا ما أكد عليه كارل ماركس، وإن كانت نظرته أحادية التوجه، أي تأكيده على قوة تأثير الاقتصاد على السياسة، لكن اليوم، في نظر بوبر، يمكن الحديث عن التاثير العكسي أي تأثير السياسة على الاقتصاد، بمعنى، لا يكون هناك تبادل تجاري مثلا، من دون قرار السياسي، ولا يمكن القضاء على المضاربة أو الاحتكار، أو السوق الموازية إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية. يبقى أن المشكلة في نظر بوبر تكمن في قدرة، وطريقة تدخل الدولة في هذه القضايا الاقتصادية.

– مبدأ الأخلاق في الاقتصاد:

هل معنى ذلك، أنه ينبغي أن يكون الاقتصاد أخلاقي؟ هل هو كذلك؟

لو طرحنا هذه الأسئلة حول أوسع نظام اقتصادي اليوم، وهو الراسمالية Le capitalisme ما هي النتائج التي يمكن بلوغها؟ يدعو هذا إلى التساؤل حول معايير تقييم الفعل الاقتصادي، بعد ما أتخذ الاقتصاد جملة من الصفات منها:

1– الفردانية الخالصة التي من المفروض أن يتصف بها المستهلكون والمنتجون والمتميزة بالعقلانية، والأنانية، وحب المال (اهتمامها بالمال)، إنها على حد تعبير الفيلسوف الفرنسي أندري كونت "سبونفيل" André Comte-Sponville الخطيئة الأصلية للرأسمالية[23] Le pêché originel du capitalisme ، أو كما وصفها الطبيب

23 Comte-Sponville, Le capitalisme est-il moral? Paris, Broché, 2004.

والكاتب الإنجليزي برنارد دي ماندفيل Bernard De Mandeville (1670-1733) في قصيدته أسطورة النحل[24] La Fable des abeilles أو The Fable of the Bees 1714 التعطش للمال والثراء، وللكسب المادي، أو ما دفع أرسطو قديما إلى التساؤل حول توظيف المال؟ وذلك بادخاره أي ادخار المال من أجل المال لغاية نفعية ذاتية أو ما أطلق عليه أرسطو ,chrèmatistikos Aristote La chrématistique.

2- اختيار الممثلين أساسه حسابات شخصية قيمة/فائدة.

3- لا تتم خيارات الفرد في هذا النظام وفقا لقراراته الخاصة في تداخلها مع قرارات الآخرين، من أجل بلوغ حالة من العيش الكريم.

4- ما الأخلاق إلا عقدا عمليا تتبناه جماعة، لكن وفقا لمصلحتها ومنفعتها الخاصة.

هذه الصفات دفعت البعض إلى الاعتراض على النظام **الرأسمالي الليبيرالي**، بحكم أنها تتجسد فيه، وكونه اليوم أكثر انتشارا

يتواصل النقاش في مسالة أخلاقية النظام الاقتصادي وبالتحديد النظام الاقتصادي الراسمالي ففي إحدى المناقشات التي دارت بين سبونفيل وميشال أونفراي Michel Onfray حول كتاب سبونفيل هل النظام الرأسمالي أخلاقي؟ Le capitalisme est-il moral? 2004 يستهل هذا الأخير حواره بالاعتقاد بأن النظام الرأسمالي كان دوما منتقدا وهذا لم يمنعه من التطور.

بالنسبة ل"سبونفيل"، فقد توصل ، على حد تعبيره، إلى تمييز في كل المجتمعات، أربعة حقول (مجالات) أو كما يعبر عنها باسكال أربعة نظم مختلفة:

أولا: ما يمكن تسميته بالمجال التقني- العلمي Techno-scientifique مبني داخليا على أساس التعارض بين ما هو ممكن، وما هو غير ممكن، ويعتبر الاقتصاد جزء منه.

ثانيا: المجال التشريعي- السياسي Juridico-politique مبني داخليا على أساس التعارض بين ما هو قانوني، وما هو غير قانوني.

ثالثا: المجال الأخلاقي Morale مبني داخليا على أساس التعارض بين الواجب والممنوع.

رابعا: المجال الإطيقي Éthique مجال المحبة.

---

24 يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من تصورات للمبادئ الاقتصادية أصبحت فيما بعد على يد آدم سميث نظريات اقتصادية أكثر وضوحًا مثل، نظرية اليد الخفية (أشرت إليها من قبل) ونظرية تقسيم العمل.

فإذا كنا نريد من النظام الرأسمالي أن يكون أخلاقي أو أن يتحول إلى أخلاقي، فإننا نريد من ذلك أن يمتثل النظام التقني العلمي للنظام الأخلاقي، وهو أمر مستبعد إذا ما أدركنا اختلاف البنية الداخلية لكليهما، إن العلوم ليس لها أخلاق، ولا للتقنية كذلك.

من هنا يتساءل كيف للاقتصاد أن يكون له أخلاق وهو في الوقت نفسه علم وتقنية؟ حتى يخلص إلى القول:" **إن فكرتي الأساسية هي أن الاقتصاد ما هو أخلاقي** Moral **ولا هو لا أخلاقي**[25] Immoral **لأنه لا أخلاقي متطرف**[26] Amoral[27].

أما فيما يتعلق بـ "**الخطيئة الأصلية**" للنظام الرأسمالي، فقد كانت بفعل عمله الأناني فقط، فهي كذلك أي خطيئة Péché من الوجهة الأخلاقية، لكن من الوجهة الاقتصادية هي فضيلة Vertu.

---

25 Amoral في اللّغة الفرنسية تعني، نكران للأخلاق الكونية العالمية، وهو الشخص الذي ليس له وعي وإدراك للخير أو للشر. أي ليس له وعي بوجود القيم الأخلاقية

26 Immoral رفض الأخلاق المشتركة، وليس رفض كل الأخلاق

27 Onfray, O., & Sponville, A. C. (2012, mars 10). *Onfray, Michel; Sponville, André Comte: Le capitalisme est-il moral ?* Récupéré sur Over blog: http://banquetonfray.over-blog.com/article-michel-onfray-et-andre-comte-sponville-le-capitalisme-est-il-moral-101301366.html

مراجع المحاضرة:

– أمارتيا سن، الأخلاق وعلم الاقتصاد ترجمة، نادر إدريس التل، عمان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 1998.

- Mill, j. S, Principes d'économie politique, avec quelques-unes de leurs applications à l'économie social,Paris, Guillaumin, 1801.

- Richard Cantillon, Essai sur la nature du commerce en général, Paris, Institut Coppet, 2011.

- Lionel Robins, Essai sur la nature et la signification de la science économique, Traduit de L'Anglais par Igor Krestovsky. Paris, Médicis, 1947, p 30.

-Don Ross, Philosophy of Economics, In, Economics as Philosophy of science, Basingstoke, Palgrave Macmillan, 2014

- Daniel Hausman, The inexact and separate science of economics, cambridge, Cambridge University Press, 1992.

- Marcel Mauss, Manuel d'ethnographie, Paris, Les classiques des sciences sociales, 2002. Récupéré sur :
http://classiques.uqac.ca/classiques/mauss_marcel/manuel_ethnographie/manuel_ethnographie.pdf

- Serra.D, Un aperçu historique de l'économie expérimentale : des origines aux évolutions récentes , l'Economie politique, (122(05), 2012,

- Guala. F, the Methodology of experimental économics, Newyork, Combridge UP, 2005.

- Plott. C, will economics Become an experimental science? *Southern Economic Journal*,(*57*(4), 1991.

- Guala. F, the Methodology of experimental économics, Newyork, Combridge UP, 2005,pp 211-209

- Sen, A. (2009, juin 08). Nous devons repenser la notion de progrès. https://www.lemonde.fr/planete/article/2009/06/08/amartya-sen-nous-devons-repenser-la-notion-de-progres_1204007_3244.html?contributions. (A. Grégoire, & C. Laurence, Intervieweurs) Le monde:

- Mongin, P. (2006, Mai). Value juudgments and value neutrality in economics. *Economica*, (*73*(290).

- Comte-Sponville, Le capitalisme est-il moral? Paris, Broché, 2004.

- Onfray, O., & Sponville, A. C. (2012, mars 10). *Onfray, Michel; Sponville, André Comte: Le capitalisme est-il moral ?* Récupéré sur Over blog: http://banquetonfray.over-blog.com/article-michel-onfray-et-andre-comte-sponville-le-capitalisme-est-il-moral-101301366.html